insights

ما بعد الامتثال:

كيف يعزز التدقيق الداخلي الحوكمة والجاهزية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

"وضع التدقيق الداخلي كمحفز للحوكمة الأخلاقية ونزاهة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة"

مجلد IV

العمل وفق معايير معهد المدققين الداخليين ٢٠٢٤ وأولويات رؤية السعودية ٢٠٣٠

شركة إنسايتس للإدارة والاستشارا المالية
www.insightss.co/ar

التدقيق الداخلي ٢٠٢٥

التوافق مع المعايير العالمية الجديدة والمخاطر الناشئة لعام 2025

الفصل I

معايير التدقيق الداخلي العالمية الجديدة الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) – ما يجب أن تعرفه الشركات السعودية

13 مايو 2025

الفصل II

إدارة المخاطر – دمجها في عملية التدقيق الداخلي

28 مايو 2025

الفصل III

الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي – أهم المخاطر التي تواجه المدققين الداخليين

يونيو 2025

الفصل IV

الحوكمة والأخلاقيات والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية – الركائز الأساسية للمدقق المستقبلي

أغسطس 2025

الفصل V

الابتكار في التدقيق الداخلي وتحليلات البيانات، Agile – والأتمتة

أغسطس 2025

تدقيق الحوكمة: التحديثات بموجب معايير معهد المدققين الداخليين الجديدة

ترتقي معايير التدقيق الداخلي العالمية لعام ٢٠٢٤ بالحوكمة لتصبح مسؤولية تدقيق أساسية. ويُتوقع من المدققين الداخليين الآن تقييم هيكل أطر الحوكمة وفعاليتها وقابليتها للتكيف (بما يتماشى مع المجال الخامس: أداء خدمات التدقيق الداخلي – المبدآن ١٣ و١٤). ويشمل ذلك تقييم إشراف مجلس الإدارة والقيادة الأخلاقية وهياكل إعداد التقارير، ومواءمة الحوكمة مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

مع تزايد توقعات الحوكمة في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠، يجب على التدقيق الداخلي ضمان دعم أطر العمل للسلوك الأخلاقي والقيادة الواعية للمخاطر والمساءلة. ويُطلب من المدققين دراسة كيفية مساهمة الحوكمة في خلق القيمة على المدى الطويل ونضج الرقابة والتوافق مع توقعات أصحاب المصلحة، والتركيز على ما يلي:

- التركيز على تقييم رقابة مجلس الإدارة والنهج الأخلاقي في الإدارة العليا.
- مراجعة آليات الحوكمة الداعمة للقرارات الاستراتيجية والواعية بالمخاطر.
- التركيز على الشفافية والمسئولية عن الأداء ونزاهة القيادة.

لم يعد التدقيق الداخلي مجرد مراقب للامتثال؛ بل أصبح مستشارًا استراتيجيًا. فمن خلال تبني منظور استشرافي، يمكن للمدققين تسليط الضوء على ثغرات الحوكمة، وتعزيز المساءلة الأخلاقية، وتعزيز مرونة المؤسسة. ويُعد هذا أمرًا بالغ الأهمية في سياق إقليمي تتطور فيه توقعات الحوكمة بسرعة.

ثلاثة نقاط تركيز:

الرقابة على الحوكمة:
تقييم فعالية مجلس الإدارة وتفويض السلطات ومساءلة القيادة في تعزيز الرقابة الأخلاقية والمستنيرة.

01

التكامل الاستراتيجي:
تقييم مدى توافق الحوكمة مع أولويات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والأطر التنظيمية، وخلق القيمة على المدى الطويل.

02

موثوقية المعلومات:
مراجعة دقة وتوقيت واتساق البيانات والتقارير المتعلقة بالحوكمة المستخدمة في صنع القرار.

03

في إنسايتس،ندعم تحول تدقيق الحوكمة من خلال أطر عمل مُصممة خصيصًا، وتشخيصات حوكمة، واستشارات على مستوى مجلس الإدارة. يدمج نهجنا أفضل الممارسات العالمية مع الاحتياجات التنظيمية المحلية، مما يُساعد إدارات التدقيق الداخلي على تحقيق أهدافها، ونزاهتها، وخلق قيمة مستدامة.

تعزيز الأخلاق والثقافة من خلال التدقيق الداخلي

تضع معايير التدقيق الداخلي العالمية لعام ٢٠٢٤ الأخلاقيات والثقافة في صميم الحوكمة الفعالة. ويُتوقع من المدققين الداخليين تجاوز مجرد مراجعة السياسات وتقييم مدى رسوخ القيم الأخلاقية في عملية صنع القرار وسلوك القيادة وسلوك الموظفين.

يجب على المدققين تقييم كيفية تعزيز المؤسسات للسلوك الأخلاقي من خلال الحوافز وآليات الإبلاغ عن المخالفات وهياكل المساءلة. تساعد هذه الرؤى مجلس الإدارة على ضمان ثقافة قائمة على القيم تدعم النجاح على المدى الطويل.

01

تقييمات الثقافة الأخلاقية:
تقييم التوافق بين القيم المعلنة والسلوكيات الحقيقية من خلال الاستطلاعات والمقابلات والتدقيق السلوكي.

02

مراجعة إطار النزاهة:
مراجعة فعالية قواعد السلوك وبرامج التدريب وأنظمة التحدث، والاستجابة للحوادث.

03

الأسلوب في الإدارة العليا:
تقييم كيفية قيام القيادة بنمذجة السلوك الأخلاقي وإدارة الصراعات وتعزيز المساءلة.

تدعو معايير معهد المدققين الداخليين لعام ٢٠٢٤ إلى تقييم أعمق قائم على الأدلة لثقافة المؤسسة. ويُشجَّع المدققون الداخليون على اعتماد منهجيات مرنة وتحليلات سلوكية ومؤشرات ثقافية لتقديم رؤى آنية حول المناخ الأخلاقي وسلوك الموظفين.

في ظل البيئة التنظيمية المتطورة في المملكة العربية السعودية، يُعد تعزيز الحوكمة الأخلاقية أمرا بالغ الأهمية. ويعمل المدققون الداخليون كمستشارين موثوقين لمساعدة القيادة على تفسير مؤشرات المخاطر الثقافية ودفع عجلة التحول الأخلاقي وضمان انعكاس قيم المؤسسة باستمرار في العمليات اليومية.

ضمان الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات: الأنظمة السعودية + توقعات معهد المدققين الداخليين الجديدة

تُعلي معايير التدقيق الداخلي العالمية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين لعام ٢٠٢٤ من أهمية ضمان الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات كأولوية أساسية لوظائف التدقيق الداخلي. يُتوقع من المدققين الآن إجراء تقييم استباقي لمدى موثوقية واتساق الإفصاحات والاستراتيجيات والضوابط المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتوافقها مع توقعات أصحاب المصلحة. يعكس هذا التحول تزايد الطلب العالمي والإقليمي على ضمانات موثوقة في هذا المجال في ظل تزايد التدقيق التنظيمي وتركيز المستثمرين.

في المملكة العربية السعودية، يتسارع تكامل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال المبادرات المرتبطة برؤية السعودية ٢٠٣٠ وتوجيهات هيئة السوق المالية بشأن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وإطار عمل تداول لإعداد تقارير الاستدامة. يلعب التدقيق الداخلي دورا حيويا في التحقق من صحة بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتقييم التوافق مع المعايير الوطنية والدولية وتحديد مخاطر التضليل البيئي. مع معايير معهد المدققين الداخليين الجديدة، يتجاوز التدقيق الداخلي مجرد الامتثال ليصبح محركا رئيسيا لشفافية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وأدائها.

يدعم دور التدقيق الداخلي في ضمان المماسرات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات نموذج الخطوط الثلاثة لمعهد المدققين الداخليين، مما يعزز وظيفته الاستراتيجية في تقييم حوكمة الاستدامة ومخاطرها. في المملكة العربية السعودية، حيث تُحفّز رؤية ٢٠٣٠ دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يُساعد المدققون الداخليون على ضمان تلبية المؤسسات للتوقعات التنظيمية ومتطلبات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإعداد تقارير موثوقة.

في المملكة العربية السعودية، يجب على إدارات التدقيق الداخلي مواءمة ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مع اللوائح المحلية وأهداف رؤية ٢٠٣٠ ومعايير إعداد التقارير العالمية الناشئة. يعمل المدققون الداخليون كمراجعين مستقلين للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مما يُوفر الوضوح لمجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين بشأن مخاطر وفرص الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال ضمان دقة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وإثبات صحتها، يُساعد التدقيق الداخلي المؤسسات على التعامل مع توقعات أصحاب المصلحة المتزايدة والتعقيدات التنظيمية بشفافية ونزاهة.

معايير معهدالمدققين الداخليين لعام ٢٠٢٤ لضمان اتساق الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مع رؤية السعودية ٢٠٣٠:	
سلامة تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	ومن المتوقع أن تقوم المراجعة الداخلية بتقييم دقة بيانات الممارسات البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات وتناسقها وإمكانية تتبعها، وضمان التوافق مع الأطر العالمية ومعايير الإفصاح المحلية.
الامتثال للأنظمة	يقوم المدققون بتقييم الالتزام بمتطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة بالمملكة العربية السعودية، مثل إرشادات الإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة بشركة تداول وأهداف رؤية ٢٠٣٠، مما يضمن تقديم التقارير في الوقت المناسب وبشكل متوافق وشفاف.
تقييم مخاطر التضليل البيئي	يُراجع التدقيق الداخلي صحة ودقة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ويضمن دعمها بالإجراءات والسياسات والأداء. يُخفف هذا من مخاطر السمعة والمخاطر القانونية المرتبطة بالإفصاحات المبالغ فيها أو المضللة.
هياكل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والمساءلة	يقوم المدققون بتقييم ما إذا كانت الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة موزعة بشكل واضح على مستوى مجلس الإدارة والإدارة، وما إذا كانت البيئة والمجتمع والحوكمة مدمجة في إدارة المخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية.
استدامة سلسلة التوريد والعناية الواجبة	يقوم التدقيق الداخلي بفحص امتثال الموردين لمعايير الممارسات البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات، بما في ذلك العمل الأخلاقي والممارسات البيئية والعناية الواجبة في المناطق الجغرافية أو الصناعات عالية المخاطر.

إجراء تقييمات مخاطر الاستدامة

لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية بشكل استباقي، يجب على المؤسسات دمج مخاطر الاستدامة في أطر إدارة مخاطر المؤسسة. يدعم التدقيق الداخلي هذا التحول من خلال تقييم مدى كفاءة تحديد مخاطر الاستدامة وقياسها كميا وإدارتها على مستوى الوظائف. يشمل ذلك تقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ ونقاط ضعف سلسلة التوريد والتحولات التنظيمية. تساعد إنسايتس العملاء على تضمين مؤشرات مخاطر الاستدامة في خطط التدقيق وتعزيز تحليل السيناريوهات وتدعيم قرارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المستندة إلى البيانات. فيما يلي المجالات المهمة التي يجب مراقبتها أثناء إجراء تقييمات مخاطر الاستدامة:

المجالات الرئيسية لتقييم مخاطر الاستدامة		
مجال مخاطر الاستدامة	الوصف	التركيز على التقييم للتدقيق الداخلي
التعرض لمخاطر المناخ	المخاطر المادية والانتقالية الناجمة عن تغير المناخ (مثل الفيضانات والتنظيم).	• مراجعة ممارسات تحليل سيناريوهات المناخ • تقييم ضوابط تتبع غازات الاحتباس الحراري • تقييم أطر تخطيط المرونة
تعطيل سلسلة التوريد	مخاطر الموردين المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة (على سبيل المثال، ممارسات العمل، ومصادر المواد الخام).	• مراجعة آليات العناية الواجبة للموردين • اختبار تغطية الموردين لتدقيق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية • مراقبة أداء الموردين الرئيسيين في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
عدم الامتثال التنظيمي	الفشل في تلبية قوانين الاستدامة المتطورة أو متطلبات الإفصاح.	• تقييم مدى الجاهزية للوائح الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الجديدة • اختبار ضوابط الامتثال الداخلي • تحديد وتقييم ثغرات إعداد التقارير
ندرة الموارد	المخاطر الناجمة عن محدودية الوصول إلى المياه أو الطاقة أو المواد الخام.	• مراجعة ممارسات تحليل سيناريوهات المناخ • تقييم ضوابط تتبع غازات الاحتباس الحراري • تقييم أطر تخطيط المرونة
مخاطر السمعة	التصور العام السلبي بسبب إخفاقات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أو الضرر الاجتماعي.	• مراجعة اتصالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والإفصاحات العامة • مراقبة الحوادث والتغطية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية • تقييم ضوابط مشاعر أصحاب المصلحة
تأثير التنوع البيولوجي	العمليات التجارية التي تؤثر على النظم البيئية أو المناطق المحمية.	• مراجعة تقييمات الأثر البيئي • تقييم خطط تخفيف آثار التنوع البيولوجي • التحقق من الامتثال للوائح المواطن
مخاطر انتقال الكربون	التكاليف أو الالتزامات المترتبة على إزالة الكربون وتعهدات صافي الانبعاثات الصفرية.	• اختبار دقة حسابات الكربون وإعداد التقارير • تقييم عمليات التحقق من تعويض الكربون • تقييم جاهزية تطبيق صافي الانبعاثات الصفري
العدالة الاجتماعية والإدماج	الفجوات في العمل العادل، والتأثير المجتمعي، وممارسات التنوع والإنصاف والشمول.	• مراجعة مقاييس التنوع والشمول • تقييم أطر المشاركة المجتمعية • مراجعة ممارسات العمل الأخلاقية وحقوق الإنسان

إدارة مخاطر التضليل البيئي من خلال عمليات التدقيق القوية

تضع رؤية السعودية ٢٠٣٠ الاستدامة والحوكمة المسؤولة في صميم التحول الوطني، مما يدفع المؤسسات إلى ترسيخ قيم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في جميع عملياتها. ومع تزايد أهمية تقارير الاستدامة والتمويل الأخضر، يُصبح خطر التضليل البيئي – أي تحريف الأداء البيئي أو الاجتماعي – مصدر قلق بالغ. يجب على التدقيق الداخلي تعزيز دوره في تقييم مطالبات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، والتأكد من أنها تعكس ممارسات حقيقية لا مجرد سرديات تسويقية. يُعدّ الإشراف الدقيق على التدقيق أمرا أساسيا للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة وتلبية التوقعات التنظيمية الناشئة والتوافق مع أهداف التنمية المستدامة في المملكة.

01 مزاعم الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات غير الدقيقة أو المضللة

مع تزايد تدقيق المستثمرين، تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة لضمان دقة إفصاحاتها المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. يجب على التدقيق الداخلي التحقق من إمكانية تتبع مقاييس الاستدامة المُبلغ عنها – مثل بيانات الانبعاثات واستهلاك الطاقة والأثر الاجتماعي – إلى مصادر تشغيلية موثوقة. يُعد تقييم التوافق مع معايير إعداد التقارير الدولية، مثل معايير المبادرة العالمية للتقارير ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة و المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، أمرًا بالغ الأهمية. يُساعد التدقيق الدقيق لبيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر التقارير والقنوات الرقمية على الحماية من الأضرار التي تلحق بالسمعة والعقوبات التنظيمية المرتبطة بالادعاءات المضللة.

02 عدم التوافق بين استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وتنفيذها

تُعدّ الالتزامات الرمزية المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، دون وجود دعم عملي، عاملا رئيسيا في التضليل البيئي. يجب على التدقيق الداخلي التحقق من مدى تكامل استراتيجيات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في التخطيط التشغيلي وتوفير الموارد ومقاييس الأداء. يُعدّ ضمان وجود خطط تنفيذ وهياكل مساءلة وعمليات مراجعة لأصحاب المصلحة واضحة أمراً بالغ الأهمية. يؤكد هذا التوافق أن طموحات الاستدامة تُترجم إلى سلوك مؤسسي قابل للقياس وموثوق.

03 مزاعم الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات غير الدقيقة أو المضللة

تعتمد العديد من المؤسسات على شهادات جهات خارجية للتحقق من صحة بياناتها المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكم، ولكن ليست جميع جهات التحقق على نفس القدر من الدقة. ينبغي أن يُقيِّم التدقيق الداخلي مصداقية جهات الاعتماد، والاعتراف بها تحت معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة المؤسسات العالمية ومدى استمرارية الامتثال بعد الحصول على الشهادة. يُساعد التدقيق في كيفية إيصال هذه العلامات في التقارير والحملات التسويقية على منع إساءة استخدام شعارات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة المؤسسات التي قد تُضلل أصحاب المصلحة أو الجهات التنظيمية.

04 إساءة استخدام الأدوات المالية المصنّفة وفقا لمعايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

يفاقم تزايد اعتماد السندات الخضراء والقروض المرتبطة بالاستدامة خطر التضليل في تصنيفها. يجب على التدقيق الداخلي التأكد من التزام هذه الأدوات بأطر عمل مثل مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن رابطة أسواق رأس المال الدولية، ويضمن التحقق من وثائق استخدام العائدات ومراقبة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بعد الإصدار دعم الأدوات المالية لأهداف الاستدامة المشروعة. ويعزز هذا التحري النافي للجهالة ثقة "المستثمرين ويقلل من التعرض لتضليل "التمويل الأخضر.

05 تزايد التعرض للتنظيم والتقاضي

مع تطبيق الهيئات التنظيمية في المملكة العربية السعودية وعالميا لقوانين مكافحة التضليل البيئي، تواجه المؤسسات مخاطر امتثال متزايدة. يلعب التدقيق الداخلي دورا استباقيا في تقييم إفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وفقا للقوانين المحلية، مثل متطلبات الاستدامة المتوافقة مع قانون الهيئة الوطنية للأمن السيبراني وتقييم الجاهزية القانونية لمطالبات المستثمرين أو أصحاب المصلحة. تضمن مراجعة الضوابط لمراقبة اللوائح المتطورة أن تظل تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية شفافة وقابلة للدفاع عنها وجاهزة للمستقبل.

دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في إدار مخاطر المؤسسة

مع تزايد أهمية مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية استراتيجيا، يتعين على المؤسسات في المملكة العربية السعودية دمجها في أطر إدارة المخاطر المؤسسية. يضمن التدقيق الداخلي رصد وتقييم ومراقبة المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية – مثل مخاطر المناخ والعمالة والحوكمة – من خلال عمليات إدارة المخاطر المؤسسية الرسمية. يدعم هذا التوافق أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠، ويعزز الجاهزية للتدقيق التنظيمي وتوقعات أصحاب المصلحة. فيما يلي أهم مجالات مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة واستجابات التدقيق الداخلي النموذجية في الشركات السعودية:

مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية	الاستجابات والأفعال
عدم كفاية حوكمة بيانات مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية	أشار التدقيق الداخلي إلى تجزئة جمع بيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وضعف التحكم في الإصدارات ونقص التحقق من صحة البيانات. استجابت المؤسسة بنشر نظام متكامل لإدارة بيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ووضع بروتوكولات تحقق، وجدولت المراجعات الداخلية قبل الإفصاحات.
عدم التوافق مع استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية	لاحظ التدقيق وجود فجوة بين أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التي أقرها مجلس الإدارة والتنفيذ التشغيلي. استجابةً لذلك، قامت القيادة بدمج أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في بطاقات أداء الأقسام، وأطلقت مؤشرات أداء رئيسية خاصة بها، وربطت حوافز المديرين بنتائج الاستدامة.
فجوات الابتكار الأخضر	كشف التدقيق الداخلي عن انخفاض الاستثمار في البحث والتطوير المستدامين، وعدم وجود تقييم لاستدامة دورة حياة المنتج. استجابت الشركة بتخصيص ١٠% من البحث والتطوير السنوي للمبادرات الخضراء، وتطبيق معايير التصميم البيئي، وإدراج مراجعات ضمن مراجعات المنتجات (ESG) الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
ضعف مشاركة أصحاب المصلحة	سلّط التدقيق الضوء على غياب آلية رسمية لرصد مخاوف أصحاب المصلحة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستجابة لها. وقد استحدثت الإدارة إطارا لإشراك أصحاب المصلحة، وعقدت اجتماعات نصف سنوية حول الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وأدمجت مدخلات أصحاب المصلحة في تقييم الأهمية الجوهرية.
الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا	أثار التدقيق مخاوف بشأن التحيز في خوارزميات الذكاء الاصطناعي وضعف الحوكمة فيما يتعلق بأخلاقيات البيانات. أصدرت المنظمة سياسةً للذكاء الاصطناعي المسؤول، وأجرت اختبارات للتحيز على النماذج الحالية، وأوكلت مهمة الإشراف إلى لجنة فرعية جديدة للتدقيق في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.
سوء إدارة ائتمان الكربون	كشفت عملية التدقيق عن محدودية العناية الواجبة في عمليات شراء ائتمانات الكربون، وعدم وجود تتبع لفعالية التعويض. أطلقت الشركة عملية تدقيق لموردي الائتمان، ونفذت مسارات تدقيق لمعاملات التعويض، وبدأت بالتحقق من ادعاءات الحياد الكربوني من قبل طرف ثالث.

مشاركة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق في الرقابة على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

مع تزايد متطلبات أصحاب المصلحة ولوائح الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يُتوقع من مجالس الإدارات في المملكة العربية السعودية أن تلعب دورا استباقيا في الإشراف على الاستدامة. يدعم التدقيق الداخلي هذا الالتزام من خلال التحقق من دقة بيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وحوكمة المخاطر، وقوة الرقابة. مع وجود أطر عمل مثل إرشادات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للسوق المالية السعودية تعتمد لجان التدقيق بشكل متزايد على التدقيق الداخلي لضمان (ISSB)، ومعايير المجلس الدولي لسلامة الشركات الشفافية والمساءلة واتخاذ قرارات مدروسة بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.فيما يلي أهم مجالات الرقابة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي يدعمها ضمان التدقيق الداخلي وإعداد التقارير:

مراجعة إطار الممارسات البيئية والاجتاعية والحوكمة المؤسسية للتأكد من أن مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لديهما أدوار ومسؤوليات وخطوط إعداد تقارير محددة بوضوح للإشراف على الاستدامة.

تقييم تكامل مخاطر الممارسات البيئية والاجتاعية والحوكمة المؤسسية في إدارة مخاطر المؤسسة والتأكد من مناقشة قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة المادية بشكل روتيني على مستوى اللجنة.

تقييم جودة وتواتر تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية والمؤسسية المقدمة إلى مجلس الإدارة، والتأكد من أنها تساعد في اتخاذ القرارات المستنيرة وتلبي معايير الإفصاح الخارجية.

التحقق من قدرة اللجنة على الوصول إلى الخبرة في مجال الممارسات البيئية والاجتاعية والحوكمة المؤسسية، سواء من خلال التدريب المخصص أو المستشارين الخارجيين أو لجان مجلس الإدارة المتخصصة، لدعم الرقابة الفعالة.

تحليل مدى توافق أهداف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية مع مقاييس الأداء التنفيذي وخطط الحوافز، والتأكد من متابعة أداء الاستدامة ومكافأته بشكل مناسب.

فحص مشاركة مجلس الإدارة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان دمج توقعات ومخاوف الممارسات البيئية والاجتماعية والمؤسسية في القرارات الاستراتيجية.

مراجعة وثائق القرارات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة وإجراءات المتابعة للتأكد من أن الرقابة نشطة ومتسقة ومتوافقة مع الأطر للممارسات البيئية والاجتماعية والمؤسسية وأفضل الممارسات العالمية.

الاستفادة من تحليلات البيانات لعمليات التدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة والأخلاقية

مع تزايد أهمية تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والامتثال الأخلاقي، يجب على المدقق الداخلي اعتماد تحليلات البيانات لتعزيز الشفافية والموضوعية والضمان. يساعد تحليل اتجاهات الانبعاثات وبيانات القوى العاملة وإفصاحات الحوكمة على كشف الاختلالات ومراقبة المخاطر وضمان النزاهة. في إنسايتس، نُمكّن فرق التدقيق من دمج التحليلات في عمليات تدقيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والأخلاقيات، مما يُحسّن دقة التدقيق وثقة أصحاب المصلحة والجاهزية التنظيمية.

01

يجب أن تكون تغطية البيانات شاملة وموثوقة

يعتمد نجاح التدقيق على جمع بيانات كاملة وموثوقة حول الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والأخلاقيات. ويشمل ذلك:

- ربط جميع مصادر البيانات ذات الصلة (الموارد البشرية، المشتريات، العمليات، الاستدامة).
- ضمان إمكانية تتبع مقاييس الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتحقق منها عبر الأنظمة.
- التخلص من حواجز البيانات للحد من نقاط الضعف في التدقيق.

02

ينبغي أن تُعزز التحليلات رؤى قائمة على المخاطر

ينبغي على المدققين استخدام التحليلات للكشف عن الأنماط وتحديد أولويات مجالات التركيز. ويشمل ذلك:

- تطبيق تحليل الاتجاهات والقيم الشاذة على مؤشرات الأداء الرئيسية للاستدامة البيئية. والاجتماعية وحوكمة الشركاتوالمؤشرات الأخلاقية
- أتمتة الكشف عن الحالات الشاذة، مثل الارتفاعات غير العادية في الانبعاثات أو فجوات التنوع
- استخدام لوحات المعلومات لتسليط الضوء على المجالات عالية المخاطر وتوجيه نطاق التدقيق

03

يجب تحليل البيانات غير المنظمة بذكاء

يمكن لتحليلات النصوص أن تكشف عن مخاطر ثقافية وأخلاقية تتجاوز الأرقام. تشمل الخطوات الرئيسية ما يلي:

- استخدام معالجة اللغة الطبيعية لتحليل تقارير واستطلاعات المُبلغين عن المخالفات.
- تحديد تحولات المشاعر أو المخاوف المتكررة في إفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- دمج النتائج في تقييمات أخلاقية وحوكمة أوسع نطاقًا

تواصل معنا

لمزيد من المعلومات والتوضيح والمناقشة بشأن المحتويات، يرجى الاتصال

خواجه سوها بت
شريك - الإستشارات المالية
sbutt@insightss.co :

احتشام مالك
نائب الرئيس الأول – الاستشارات المالية والمخاطر
emalik@insightss.co :

نيك ويتفورد
نائب الرئيس اول– لنمو اعمال
nwhitford@insightss.co :

مكتب الرياض:
107 برج الأسطورة, طريق الملك فهد, الرياض,المملكة العربية السعودية

مكتب جدة:
رويال بلازا، شارع الأمير سلطان، جدة 23615 – المملكة العربية السعودية

مكتب دبي:
مكتب 711، مبنى آيريس باي، الخليج التجاري، دبي – الإمارات العربية المتحدة

مكتب المملكة المتحدة:
الطابق 37، ميدان كندا الأول، لندن E14 5AA

مكتب استراليا:
صندوق بريد 6387 ,شارع هاليفاكس ، أديلايد جنوب أستراليا 5000

مكتب نيويورك:
شارع وول, الطابق العشرين, نيويورك ,14 10005, الولايات المتحدة الأمريكية

Insights
: +966 53 963 3882
: + 966 11 2930 665
: info@insightss.co
: www.insightss.co/ar

insights

التعامل مع التعقيد وتبسيط النجاح